

الجدول الرقم ٣

الميزان التجاري لاسرائيل مع السوق المشتركة
للفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤ (مليون دولار)*

السنة	الصادرات	الواردات	العجز التجاري	نسبة الصادرات للواردات (بالمئة)
١٩٥٨	٣١,٣	١١١,٥	٨٠,٢	٢٨,١
١٩٥٩	٤٣,٠	١١٤,٥	٧١,٥	٣٧,٦
١٩٦٠	٦١,٩	١٤٦,٠	٨٤,١	٤٢,٤
١٩٦١	٦٩,٤	١٨٠,٧	١١١,٣	٣٨,٣
١٩٦٢	٧٢,٨	١٤٩,٩	٧٧,١	٤٨,٥
١٩٦٣	١٠٦,٥	١٥٦,٨	٥٠,٣	٦٧,٨
١٩٦٤	١٠٤,١	٢٤١,٤	١٣٧,٣	٤٢,٥

* المصدر نفسه، الجدول الرقم ٨، ص ٤٣.

مع السوق لمدة ثلاث سنوات، تبدأ من الأول من تموز (يوليو) ١٩٦٤، وقابلة للتجديد. وقد استمر العمل بهذه الاتفاقية بعد انتهاء مدتها في العام ١٩٦٧ وحتى تمّ التوصل الى الاتفاقية الثانية في العام ١٩٧٠. وأهمّ ما جاء في هذه الاتفاقية:

١ - التخفيضات الجمركية: تتمتع اسرائيل بتخفيضات جمركية تتراوح بين ٧,٢ بالمئة و ١٧,٦ بالمئة من التعرفة الموحدة للسوق المشتركة على عشرين سلعة:

وتلتزم دول السوق، التي يرتفع مستوى تعريفاتها من مستوى التعرفة الموحدة بعد تخفيضها، بهذه النسبة بتطبيق معدل التعرفة المنخفضة فوراً.

٢ - تحرير القيود الجمركية: تحرّر سبع سلع تستوردها من اسرائيل كل من ايطاليا وفرنسا، وهي بالنسبة الى ايطاليا خمس سلع كمالية، وبالنسبة الى فرنسا سلعتان من الحمضيات المجهزة.

٣ - تكوين لجنة مشتركة: تجرى مشاورات منظمة بين السوق المشتركة واسرائيل، في نطاق لجنة مشتركة، للاشراف على حسن سير تطبيق الاتفاقية وتطور التبادل التجاري بين الطرفين، واقتراح الوسائل الكفيلة بزيادته. وتتعقد اللجنة دورة واحدة سنوياً، ويمكن - عند الضرورة - ان تعقد دورات استثنائية، بناء على اقتراح الطرفين.

٤ - بروتوكول خاص بالبرتقال: ألحق بالاتفاقية بروتوكول، تتعهد السوق الاوروبية بمقتضاه ان تتشاور، في اطار اللجنة المشتركة، في حالة عقد اتفاقية مع دولة، أو أكثر، من الدول ذات الانتاج الضخم من الموالح يكون من شأنه التأثير، بصورة بالغة، في استهلاكه وتصريفه في دول السوق.

٥ - مراعاة مصالح الصادرات الاسرائيلية: ألحق بالاتفاقية نصّ تضمن تأكيد اهتمام السوق المشتركة بمراعاة مصالح الصادرات الاسرائيلية خلال المفاوضات التجارية التي تجرى في نطاق الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات). ويوضح الجدول الرقم ٤ حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال فترة هذه الاتفاقية التجارية.

مرحلة الاتفاقية التجارية التفضيلية (١٩٧٠ - ١٩٧٥)

على الرغم من توقيع اسرائيل للاتفاقية التجارية مع السوق المشتركة في العام ١٩٦٤، إلا انها استمرت في المطالبة بشكل أكثر ارتباطاً بالسوق. وقد تجددت هذه المطالبة عند اقتراب موعد